أثر الشوارع التجارية في زيادة ظاهرة الجريـمة

الأستاذ: صلاح الدين فافي .

علم الاجتماع الحضري

جامعة الحاج لخضر باتنة

أتت هذه المساهمة البحثية بفرضية وجود علاقة سببية بين ظاهرة الجريمة والبيئة الحضرية للشوارع التجارية من خلال ما تقدمه هذه البيئة من عوامل وفرص لوقوعها و مغريات و تسهيلات للقيام بها .

و قد ركزت هذه المساهمة على ظهور ونمو البيئة الحضرية للشوارع التجارية واثر تلك البيئة في زيادة معدلات الإجرام في تلك الشوارع أو ما يجاورها من المحلات السكنية , معتبرا الشارع التجاري من المناطق الجاذبة للجريمة من خلال كونه فضاءاً حضرياً مهما و متعدد الاستعمالات في المدينة، واثر سمات ذلك الفضاء الحضري على انتاش ونمو الجريمة .

وقد وصفت المدينة لمدة طويلة على إنها نظام اجتماعي واقتصادي أو بمفهوم سياسي انعكس تأثيره على تفاعلات الأفراد والمؤسسات والأنشطة وما ظهر من استعمالات الارض فيها وهندسة عمارتها . وعليه فإن جملة من البحوث حول المجال الحضري ركزت على أهمية وجود التوافق بين جانبين أساسيين وهما النظام الاجتماعي والشكل العمراني القائم فهو ليس مجرد تراكيب معمارية تؤدي وظائف إنسانية وجمالية فحسب بل يمكن ان تخلق:-

1- بيئة اجتماعية من خلالها يكون سلوك الانسان فيها سويا .

2- بيئة اجتماعية تظهر فيها العزلة والتفكك الاجتماعي المقترن بظهور الامراض الاجتماعية والتوترات في الانساق البيئية .

ومن هذه الأمراض الجريمة و التي تعد ظاهرة إنسانية موغلة في القدم وعلى مدى التاريخ الإنساني و تراكماته . فظهر السلوك الإجرامي كفعل مخل و جانح عن حدود العرف و القانون و الوازع الديني غير مشروط بزمان و مكان و بدوافع شتى مثل اغلبها مزيجا لقوى بيئية وعوامل اجتماعية و مادية متفاعلة أكثر من كونها محدودة بنوازع بشرية متأصلة بالشخصية الإجرامية و مع تصاعد وتأثير التحضر و التحولات الاجتماعية و الاقتصادية أخذت هذه الظاهرة المريضة صبغة قائمة على الحياة الحضرية و عكرت صفوها، وشأنها شأن الظواهر الأخرى أفردت العلوم الاجتماعيةوالإنسانية لها مجالاً واسعاً لاستجلائها وفك تعقيدها . فظهرت نظريات في علم النفس والاجتماع تقدم طروحاً وأراء في استقصاء الشخصية الإجرامية وعلاقتها بالمجتمع إلى نظريات مكانية وايكولوجية ودراسات جغرافية وتحليل لمناطق اجتماعية تبحث في الموضع المكاني للجريمة وأنماط السلوك المرتبطة به مستنده إلى حقيقة مفادها أن المكان لم يعد كياناً جامداً تجري عليه الأدوات الهندسية ترسم خطوطاً ذات أبعاد ثلاثية وأشكال مجردة من المعنى الإنساني لتخرج بالنهاية بناءا معماريا لأجل الإيواء والعمل، بل أصبح المكان وجوداً

متحركاً ومتحولاً بفضل مضمونيه البعد الإنساني بحاجاته ودوافعه ومخاوفه وآماله . يضاف إلى الأبعاد المادية مكونا ما يعرف بالبناء المكاني – الاجتماعي للبيئة الحضرية , وتعد الشوارع التجارية احد اهم الأماكن الحضرية في المدينة وهي بمثابة شرايينها النابضة ونظرا لطبيعة هذه الشوارع وتنوع فعالياتها وصعوبة السيطرة عليها فقد أصبحت من أهم الأماكن الحضرية لممارسة الجريمة ومن هنا جاءت أهمية البحث كمحاولة لاستقصاء اثر الشوارع التجارية في زيادة ظاهرة الجريمة .

أولا– اتجاهات التصميم الحضري و العمراني للمدينة:

ان الطابع المعماري للموقع أو ما يسمى بالطراز أو النسق المعماري ، ما هو الا نتيجة طبيعية لعدة عوامل مشتركة ومتفاعلة مع بعضها، مصهورة في بودقة الانتفاع الكامل من المبنى، واساليب البناء ، ومواد الانشاء ، وطبيعة الاقاليم أو المنطقة ، ثم العادات والتقاليد فضلا عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية .وقد قامت هذه التصاميم وفق اتجاهين:

. **الاتجاه الأول**: تدعو الى ان شكل المدينة ونسيجها هو العنصر الاساسي، وان المحافظة عليه هو جزء من استمرارية المحافظة على اصالة المدينة غير أن هذه النظرية ليست عملية، حيث ان العوامل الاساسية المكونه لمجتمع المدينة ومتطلباته هي في تغيير مستمر وعليه فان طبيعة تكوين المدينة يتبع ذلك التغيير وبالتالي فان شكلها ونسيجها يكون غير ثابت مع مرور الزمن .

. **الاتجاه الثاني** : تنظر الى المدينة على أنها تفاعل مستمر بين حياة الانسان ومتطلباته والمحتوى الثقافي للمجتمع ، وبذلك فان شكل المدينة الحضري مرتبط بصورة اساسية بالمحتوى الثقافي للمجتمع فأي عملية تغيير أو تطور ثقافي تؤدي الى حدوث عملية تغيير في طبيعة شكل المدينة ولهذا فان عملية تطور أي جزء من المدنية يكون بالضرورة تابع لسلسلة من التغيرات في المحتوى الثقافي للمجتمع . (1)

فالنسيج الحضري للمدينة يعكس نوعية العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع فنجد الاختلافات واضحة بين منطقة وأخرى ففي المناطق التقليدية تسود علاقات قوية بين افراد المجتمع وتقل نسبة الجريمة فيها، بينما نجد في المناطق الحديثة تضعف العلاقات بين أفراد المجتمع وتزداد نسبة الجريمة (2).

ثانيا–مفهوم الشارع التجاري كفضاء حضري :–

يعتبر الشارع التجاري في المدينة واحداً من اهم الفضاءات الحضرية التي تكون تلك المدينة . نظراً الى انه يعتبر مكاناً يقصده عدد كبير من الناس على اختلافهم واختلاف مقاصدهم فمنهم من يقصده لغرض التسوق ومنهم من يقصده لغرض الترفيه ومنهم من يقصده لأجل المرور فقط ... الخ .

لقد تكون الفضاء تاريخيا عبر مراحل فمن مرحلة الوجدانية ثم الانتماء فالحماية والمأوى، ولكل فضاء سمات ترتبط بالاحساس الذي يتركه في النفس البشرية , ومدى ارتباط ذلك بالمقياس الانساني , فقد يكون الفضاء ضيقاً يعطي الاحساس بالضيق والانعزالية والخصوصية والأمان وقد يكون طبيعياً يمتاز بالسكينة والهدوء . وقد

يكون متسعاً بحيث يعطي الاحساس بالضياع أو الانطلاق والفخامة , وقد يكون الفضاء من ناحية الشكل مقفلاً أو شبة مقفل , منتظماً أو غير منتظم , متموجاً أو مستقيماً , أو متكسراً . (3)

والفضاء يعد خاوياً لولا وجود الانسان الذي يلعب فيه دوراً اساسياً ويضفي اليه معالم الحيوية لذلك فلا بد من التعامل مع الفضاء على اساس علاقته بالانسان ومدى تفاعل الانسان مع بيئته من خلال التكوينات الفضائية سوءاً على مستوى المبنى أو مجموعة من المباني أو في اطار المدنية ككل فهو يمثل احدى البنى التي تعبر عن وجودنا في العالم (4) .

والفضاء الحضري بالمفهوم العام هو انتاج علاقات الكتل في الفراغ ويعتمد شكل الفضاء وحجمه وتأثيراته البصرية والنفسية على طبيعة المباني المحيطة وان وضوح الخصائص الهندسية والجمالية للتكوين الفضائي تساعد الانسان على استيعابه واستساغته (5) .

والفضاء الحضري ومنه الشارع التجاري يمثل مكاناً لاجتماع الناس , لذا فهو ليس ضيراً مادياً يشغل مكاناً في المدنية فحسب , بل انه يحمل معان تعبيريه روحيه وطبيعيه واقتصادية على درجة كبيرة من الاهمية حيث يستوعب الفضاء الحضري طيفاً من الفعاليات الانسانية التي يمثل واقع حال الحياة اليومية للافراد مثل النقل والتسويق والترفيه , وغيرها من الفعاليات الاجتماعية المختلفة ولهذا كله تأثير كبير على طبيعة سلوك الانسان عند وجوده في هذا الفضاء الحضري أو الشارع التجاري ومن هذا السلوك هو السلوك الاجرامي حيث يمثل هذا النوع والاختلاط من الفعاليات فيما اذا كان غير مدروس دافعاً للسلوك الاجرامي خاصة وانه يمثل فضاءا عاما لمختلف انواع الناس .

ويمثل التصميم الحضري جزءاً مهما وخطوة متقدمة في عملية التخطيط الحضري , فهو يتعامل مع البعد الثالث لتكوين الكتل والفضاءات بهدف تحديد الهوية المكانية ورسم ملامح الشخصية للفضاء الحضري (6)

ولما لخصائص الفضاء من اهمية في تعريف هويته ورسم ملامحه ومدى استدعائه للاحداث الجرمية أو درئها فمن المفيد التطرق الى المفردات التي تسهم في رسم الفضاء بسماته المميزة.

ثالثا:الخصائص الاساسية للشارع التجاري (كفضاء) :-

المقياس :- وهو تنظيم العلاقة بين حجم الفضاء (عرض الشارع وارتفاع الابنية) مع حجم الانسان وعلى اساس المقياس تتحدد قدرة المشاهد الاستيعابية والادراكية للصورة الحضرية , والمقياس هو من اساسيات تكوين الاحساس بالمكان . (7)

تبعث العلاقة بين الحاوي (الفضاء) , والمحتوى (الانسان واحساسيه) على الشعور بالضيق أو الامان والطمأنينة , التسلط أو التواضع والانتماء أو النفور . (8)

التناسب:- يمثل العلاقة بين ابعاد الفضاء الحضري أو الشارع الافقية والعمودية , والعلاقة بين الاجزاء والكل الذي يحتويها وتنتج العلاقات بين الابعاد معاني يفترض ان تصل الى الانسان أو يحتسبها وترمز هذه العلاقات الى الابعاد الانسانية في تناسبها المتوازن (9)

الانغلاقية :- ان الفعل الاساسي للعمارة هو الاحاطة والانغلاق بوجه البيئة الخارجية . (10) وتعني الانغلاقية درجة الاحاطة الفيزيائية للشارع والمحدد له كالجدران أو الحواجز , والحواجز الرمزية التي توفر تداخلاً بصرياً من الداخل والخارج .

رابعا:تحديد الهوية المكانية للشارع التجاري :-

لم تعد الخصائص الفيزيائية للشكل كالمقياس والتناسب والتوازن واللون والوحدة والتجانس بمفردها قادرة على حل مشاكل التوجية ضمن البيئة الحضرية المعاصرة نتيجة لاتساع حجم المشكلة التصميمية وكثرة المشتركين بها من المصممين أو مستعملين من سكان المدينة (11).

وان عملية تحليل الصورة الذهنية تتم من خلال ثلاثة عوامل اساسية وهي :- تعريف الانسان الهوية البيئية والهيكل أو النسيج والمعنى الكامن وراء العناصر المادية وحددت دراسة اخرى عناصر البيئة الفيزيائية التي توثر في السلوك ثلاثة عناصر هي : الحدود ومناطق التجمع والعناصر المعبره والهوية احد اساسيات تعريف المكان . ويتكامل تحديد الهوية المكانية من خلال تعريف الانسان لحدوده (الفضائية – الوجودية) في الوسط الذي يكون فيه فاذا كان الانسان يمتلك قيماً متباينة للاماكن التي تكون عامة وخاصة تنعكس في سلوكياته ومواقفه فلا بد ان يعكس المكان بخصائصه التصميمية هذه القيم .

خامسا:مفاهيم في الجريمة :

1-تعريف الجريمة :-

وردت تعاريف عدة حاولت ايضاح مفهوم الجريمة بوصفها ظاهرة ارتبط ظهورها بالانسان وعنصر من عناصر التدافع فهي تندرج ضمن مذهب ابن آدم الأول.

فمن الناحية القانونية عرفت ((بأنها كل فعل وامتناع عن فعل صادر عن الانسان يقرر القانون له عقاباً جنائياً)) كما عرفت بأنها كل امر يحضره الشارع عن طريق العقاب الجنائي اذا لم يقع استغلالاً لحق بأداء الواجب. (12)

2-الجريمة الحضرية :-

وهي جرائم الحضر وترتفع نسبتها في المدن بنسبة كبيرة نتيجة لازيادة التحضر السريع ،ومما يساعد في نشوء الجريمة الحضرية في المدن هو عدم التزام المخططات الاساسية بالجانب الامني كثيرا (13)

-في حين يعرفها شيميد (Schemed) بأنها تلك الجرائم التي تكون انتقائية المكان في حدوثها وتفضل في انتقائها المدن والمناطق الحضرية والصناعية نتيجة لوجود عوامل تجتذبها اكثرها ناتج من عمليات التغيير الحضاري والعمراني الذي يصاحبه تغيير اقتصادي واجتماعي وهذا ما تشهده اغلب المدن الامريكية والغربية نتيجة لعمليات التحضر والتطور الثقافي والتكنولوجي. (14)

سادسا:العوامل التخطيطية والجريمة :

ان البيئة محلية كانت ام لا، تؤثر مباشرة على السلوك الانساني اذا يمكنها توفير الكثير من العوامل التي قد تهيئ المناخ لتزايد مختلف انواع الجرائم، فالجناة لا يقدمون على ارتكاب افعالهم الا بعد وضع الخطة اللازمة وفي

صور المعلومات التي يحصلون عليها من اعوانهم أو بأنفسهم عن اماكن الجريمة ونوعية الابنية من الداخل والخارج أو الفضاءات العامة التي يرومون ارتكاب افعالهم فيها، ودراسة موقعها والطرق التي يمكن الهرب منها بعد ارتكاب الجريمة ، وكذلك دراسة وضعية الابواب والشبابيك والمنافذ والممرات وعدد الاشخاص الذين يحتاجونهم لارتكاب الجريمة , ومحل تواجد ووقت مغادرتهم وتواجدهم فيها وغير ذلك من المعلومات التي تسهل ارتكاب الجريمة (15) ومن هذا يستدل على أن الجناة لايقومون بارتكاب جرائمهم إلا بعد مشاهدات ميدانية ووضع خطط لتنفيذها ويحصلون على هذه المعلومات إما بأنفسهم أو بواسطة أعوانهم .

ويستخدم الجناة الأبنية والمساحات الفارغة من الموقع أو الشارع كبؤر رصد وانطلاق واختفاء عند الحاجة وفي بعض الاحيان تصبح اماكن تجمع المجرمين (16) .

وهنا تتضح العلاقة بين الاحداث الجرمية وتخطيط المناطق الحضرية في المدينة ومنها الشوارع التجارية فالتخطيط العشوائي غير المدروس يعمل على ظهور بؤر استقطاب يستفيد منها المجرم ويستغلها بعملياته الاجرامية ولا يستثنى من ذلك التصاميم والمخططات الحديثة للمدن التى توضع بشكل لا تتحقق معه البيئة الاجتماعية الملائمة للساكنين .

ان مدننا اليوم تقدم لنا صوراً لمساهمات كبيرة موضوعة من صنفي التصميم الحضري , التصميم الواعي والتصميم غير الواعي ولكل منهما تأثير على البيئة الحضرية (17).

ثامنا:علاقة الجريمة بسمات البيئة الحضرية للشوارع التجارية في المدينة :

ان البيئة الحضرية هي المحدد الاساسي للسلوك من ناحية اجبار البيئة الاجتماعية على نوع من السلوك وهذا يأتي ضمن الحتمية البيئية لما لها من علاقة مباشرة بمتغيرات التنظيم المكاني للبيئة التجارية فالنظرة التقليدية تعتقد أن تغيير شكل المباني في الشوارع التجارية في المدن سيؤدي الى تغيير رئيسي في سلوك الانسان وزيادة أو نقص التفاعل الاجتماعي ومن ثم ظهور الأمراض الإجتماعية التي تتصدرها الجريمة. لقد حصلت في المدينة المعاصرة تغيرات كبيرة في شكلها العمراني وخاصة في شوارعها التجارية بفعل ظاهرة الهجرة وما رافقها من الطلب المتزايد على الخدمات وفرص العمل مما أدى إلى ظهور التوترات الفردية والجماعية وتعقد العلاقات الاجتماعية ومقدار السيطرة السكانية ونتيجة لضعف الروابط الاجتماعية بين الناس وظروف السكن المزدحم اصبح من الصعب تمييز الغرباء ومعرفة المنحرفين لأنهم يجهلون بعضهم الاخر (18). ويشير (Meclinto& Avison) الى تأثير التطور العمراني ومظاهر التحضر في اطراد معدلات الجريمة الحضرية الى ست مدن انكليزية شهدت تطورا عمرانيا تمثل باعادة تطبيق (Zoning) استعمالات الارض وتغيير قوانين البناء .

ان النظام الفضائي في الشوارع التجارية له دور كبير في رسم التشكيل الكتلي لتلك المجمعات في المدن فالنسق الفضائي للمكان كصورة منعكسة في الحيز الجغرافي للنسق الاجتماعي والبيئة العمرانية هي مجال للتفاعل الاجتماعي والتصميم الجيد مرغوب دائماً(19).

وفي ضوء هذا التوجه حدد (Osomand) نوعين من الفضاءات بحسب التفاعل الاجتماعي والأمان فيها والتي يمكن ان نراها في الشوارع التجارية :-

1- الفضاءات الجاذبة :وهي فضاءات جامعة اجتماعية والتي يشجع هيكلها على التفاعل الاجتماعي الايجابي مكونة بيئات اجتماعية كفوءة وتولد الشعور بالأمان لمستعمليها وتزيد من فرص الكبح الاجتماعي .

2- الفضاءات الطاردة :وهي فضاءات طاردة اجتماعية لا يشجع هيكلها على التفاعل الايجابي وينتج من عزل وفصل الاشخاص بعضهم عن بعض مكونه بيئات اجتماعية غير كفوءة ، والتي غالباً ما تكون مكاناً لجذب المجرمين وسبباً في توليد الرعب والخوف من الجريمة لدى مستعمليها وتقليل من فرص السيطرة .

تاسعا: الشوارع التجارية من المناطق الجاذبة للجريمة في المدينة:-

ان المناطق الجاذبة للجريمة هي مناطق حدوث وارتكاب الجريمة والجاذبة للمجرمين والجانيين بما توفره وتهيئه من فرص مغرية وسهلة لارتكاب الجريمة (20) .

وتعتبر الشوارع التجارية من اولى المناطق الحضرية التي توفر هذه الفرصة المغرية لارتكاب الجريمة فقد ميز حسن الساعاتي في دراسة مدينة القاهرة بين مناطق توليد المجرمين وهي المناطق المتخلفة في المدينة وبين مناطق الجذب وتمثل مناطق التسوق التي توفر عوامل الفرصة المغرية لارتكاب نشاطات الجريمة من خلال حالة الخلط في استعمالات الارض وصعوبة الرؤية وتتميز بتواجد المنحرفين بعدها اماكن عامة شديدة الازدحام والتي اصابها مظاهر التحضر السريع (21)، كذلك اشار (Schmid) في تعريف منطقة الجريمة (ان من المهم ليس معرفة اين يسكن المجرم بل كذلك اين يرتكب الجريمة وهناك حالة توافق فيها سكن المجرم مع حدوث الجريمة . (22)

لذا فمن الواضح ان هناك مجال مهم للتحليل المكاني والفضائي للبيئة الحضرية المعاصرة المهيأة لارتكاب الجريمة من خلال ما توفره من فرص على المستوى التخطيطي تمكن المجرم من النفوذية وسهولة الوصول الى هدفه دون وجود حواجز فيزيائية أو رمزية أو سيطرة اجتماعية ومراقبة بصرية . تنجذب الجريمة الحضرية الى بيئات معينة دون الأخرى كما اشار اليها (Greenbery) و (Jeffery) مما يدل على وجود فرص سهلة لارتكابها في موقع معين لايوفرها الموقع الاخر للمجرم اهدافاً مرشحة ويسيرة الاقتحام ان هناك فرص متباينة تبعث انواعا متباينة من السلوك المكاني الخاص بالجريمة فالمناطق التجارية توفر فرصاً لجرائم السرقة والاقتحام اكثر من غيرها من المناطق ،وهناك مناطق تتميز بوجود مناطق عامة أو غير مشغولة توفر فرصاً لارتكاب جرائم التخريب والاحراق . ومن هنا يعد التخطيط المكاني للجريمة امراً مهما في تفسير سبب ارتفاع معدلات الجريمة في منطقة دون الأخرى وأن التحليل المكاني يشير إلى وجود مجموعة من الفرص التخطيطية التي تمثل اهدافاً مغرية لوقوع الجريمة يمكن توفرها في الشوارع التجارية دون غيرها من المناطق الحضرية في المدينة .

عاشرا-الشوارع التجارية وتوفير بيئه التعرض للجرمية الحضرية :-

ميز التحليل المكاني مجالين مهمين لانماط الجريمة في الشوارع التجارية:-

اولا: المجال العمراني ويشمل الخصائص المادية للبيئة الحضرية للشارع التجاري كخصائص التصميم الحضري والمعماري للشارع , النفاذية وسهولة الوصول , درجة السيطرة الحيزية , والمراقبة البصرية على الفضاءات .

ثانيا : المجال السلوكي : الذي اهتم بالخصائص السلوكية لبيئات الجريمة من خلال اثارة عدد من الاسئلة :

- كم هي المسافة التي يقطعها المجرم لارتكاب الجريمة ؟
- ما هي المسارات التي يتبعها المجرم ؟
- كيف يتصور المجرم بيئة الفرصة ؟
- كيف يتصور الضحايا مخاطر بيئاتهم ورد الفعل تجاهها ؟ (23)

ان العناصر الاساسية للبيئة الحضرية (المكانية والعمرانية) للشوارع التجارية لم تعد ملائمة لبيئة ملائمة وامنة ولكنها اصبحت مصنع لحدوث فرصة الجريمة .

ويشير (الحبوبي) انه ربما غير معروف للبعض ان البيئة العمرانية وكل عناصرها تملك قدرة او سمة ليس فقط في تحديد النشاطات الاجرامية بل كذلك في الحد والفصل ما بين الخلاء (الغرباء) وشاغلي المكان فالبيئة العمرانية يمكن ان تقدم فرصاً مميزه لحدوث الجريمة من خلال الفضاء والمكان والزمان . إن العناصر الاساسية للبيئة العمرانية ربما تكون سبباً في ان يصبح عدد من السكان ضحاياوعدد اخر مسيئين (24).

ومما سبق يمكن القول ان ظاهرة بيئة الجريمة في الشارع التجاري تتواجد حيث تتوافر الفرص المكانية والعمرانية والعوامل الأخرى المحفزة على ارتكاب الفعل الاجرامي .

حادي عاشر–انعدام التجانس بين استعمالات الارض في الشوارع التجارية واثره في زيادة معدل الجريمة:

اشارت معظم الدراسات الايكولوجية والحضرية الى ان استعمالات الارض تولد الجريمة وبأسلوب مماثل للطريقة التي تولد فيها الحركات المرورية والإشارة الى الحركات المرورية هنا بما معناه الحركة المتعاظمة لأغراض الاستخدام العملي للأبنية والفضاءات الحضرية كما في الاستعمال التجاري الذي يتضمن وجود دوائر ومخازن تولد الحركات المرورية (الالية , السابلة) وتقدم الخدمات وتولد الجريمة بنفس الطريقة التي تولد فيها تلك الحركات وتقدم اهدافاً مغرية تجعل من الجريمة فعلاً مخططاً نسبياً مثل جرائم السرقة والاقتحام التجاري وغالباً ما ترتبط جرائم (السلب , السطو , الاقتحام) بالاستعمالات التجارية وتقاس الانماط المكانية للجرائم نسبة الى استعمالات الارض بحسب المعادلة الاتية :-

عدد الجرائم / 1000م2 لكل استعمال . (40) وقد اشارت هذه الدراسات إلى:

1- ان جرائم السلب ،السطو ،الاقتحام والسرقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما هو موجود من مباني وعقارات .

2- ان اعلى نسبة من الجرائم تحدث في الاستعمال التجاري والمواقع السكنية الواطئة الارتفاع والقريبة من المواقع التجارية .

3- هناك تفسير لارتفاع معدلات الجريمة في المساحات القريبة من المناطق التجارية للاسباب الاتية :-

– ان سلسلة الاهداف التجارية الموجودة على طول تلك الشوارع توفر مداخل سهلة لسرقة الدور السكنية الواطئة القريبة من تلك المرافق .

– ان المقاومات الأمنية لم تحدد نشاطات الجريمة نتيجة لدرجات الخرق العالي التي تسببت بها الاستعمالات غير المتجانسة .

– ان التصميم المعماري لتلك الاستعمالات ودرجة الاشعال الوظيفي يوفر مزاراً سهلاً واماكن لاختباء المجرمين . (41)

ولقد وجد علماء الاجتماع ان هنالك خلط في طبيعة الاستعمالات يتمثل بمجاورة المناطق السكنية القديمة مع المناطق السكنية الحديثة أو مناطق السكن العمودي كما في اغلب الشوارع التجارية التي تحجز ورائها مناطق سكنية قديمة كحالة من حالات الخلط العمراني لأنماط مختلفة يمكن ان تسبب في خلط حدود فيزياوية نتيجة لتغيير الخصائص العمرانية التي تكون اكثر حدية من العناصر المنفردة الذي ينتج منه حالة من التباين الاجتماعي والاقتصادي للسكان . (42) .

خلاصة:

ان عملية التفاعل الانساني (الاجتماعي) تحدث بين البشر وتنمو سلوكياً واجتماعياً وان هذا التفاعل يحدث في حيز فضائي مهما كان حجمه ومهما تعددت اشكاله فلبد ان تؤثر ابعاد هذا الحيز ومواصفاته وتنظيمه في عملية التفاعل الاجتماعي بشكل سلبي أو ايجابي .

من هنا تتبين اهمية العمارة والتخطيط الحضري للشارع التجاري كواحدة من اهم عوامل زيادة معدلات الجريمة أو التشجيع على فعلها أو المساعدة في درئها والتي تأتي اهميتها في سلم أولويات التصميم والتخطيط للمباني والمواقع المختلفة في الشوارع التجارية وهذا ما حاولنا تأكيده في هذا االعرض ومن خلال ما جرى تناوله اتضح ان الشوارع التجارية ومناطق التسوق تعتبر من بيئات التعرض للجريمة كمناطق للجذب الاجرامي اظهرتها الدراسات المتعددة كمناطق تتركز فيها العديد من العوامل التي تهيئ المناخ لتزايد انواع معينة من الجرائم واغرائها للمجرمين على ارتكابها بالانجذاب اليها دون غيرها من المناطق في المدينة اذا ما اسئ تنظيمها وتخطيطها وتصميم مبانيها وفضاءاتها الحضرية .

الهوامش:

1. جاسم، 1989، ص7.
2. الاشعب، 1999، ص53.
3. schemed; 1975,p10
4. عبير، عصام علي، 1999، ص14.
5. خليل، هديل محسن، 2001، ص75.
6- نفس المصدر ، ص74 .
7. جزاع، طالب، 1986، ص23.19.
8. Beckley,1979,p3.
9. Rapoport,1977.p24.
10. Krier,1979,p24.
11. نفس المصدر السابق p10.
12. الهاشمي، 1989، ص45.

13. الموسوي، وضاح عبد الصاحب، 1997، ص22.
14. الطالب، طالب حميد، 1990، ص38.
15. المصدر السابق، ص39.
16. فنتوري، روبرت، 1987، ص173.
17. خليل، هديل محسن، 2001، ص78.
18. حبيب، 1990، ص60.
19. Saarinen,1976,p70.
20. محمد، احمد باسل، 2000، ص35.
21. صحن، عباس هاشم، 1996، ص34.
22. يدكو، بهاء عيسى، 1990، ص38.
23. خليل، هديل محسن، 2001، ص70،69.
24. Al-haboubi,1982,p65.
25. ياسين، شاكر سعيد، 2000، ص39.
26. المصدر السابق، ص42.
27. Waller&Okihiro, 1979,p.109-121.
28. المصدر السابق.
29. Mayhew,1976.p.34.
30. Fowler&Mangion,1982.p.10.
31. محمد، احمد باسل، 2000، ص25.
32. خليل، هديل محسن، 2011، ص73.
33. Wilson&Hunter,1978.p.52-62.
34. جمال، طيف زياد، 1999، ص42.
35. ياسين، 2000، ص85.
36. حبيب، محمد شلال، 1990، ص75.
37. Tine&Dnnel,1979,p.81-82.
38. ابو عامر، د. محمد زكي، 1988، ص63.
39. الظاهر، ملكية صبر، 1996، ص50.
40. Al-Hboubi, 1982.p51-52.
41. Al-Hboubi, 1982.p52-56..
42. New man,1975,p.71.